مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٢)

التعريف بالأراضي الرطبة والاتفاقية الدولية المعنية بحمايتها

أ.د هديل صالح عبود
الباحثة ريا عبد الستار عبد الوهاب
كلية القانون – الجامعة المستنصرية

المستخلص

تلعب الأراضي الرطبة دورًا اقتصاديًا وبيئيًا وبيولوجيًا كبيراً ، فهي مصدر رئيسي لدعم حياة الإنسان والتنوع الاحيائي ، وعلى الرغم من أهميتها ، الا انها معرضة للعديد من مصادر التهديد التي جعلتنا نخسر الكثير منها وذلك نتيجة تجفيفها أو الاستخدام غير الرشيد لمياهها و التي تكلف البلدان خسائر بيئية واقتصادية و حيوية هائلة ، لذلك كان لا بد من معالجة مصادر التهديد هذه من خلال اتفاقية دولية تعنى بتقييم الوضع الحالي للأراضي الرطبة ، وتحديد مصادر تهديدها ، وكيفية التصدي لها ، والعمل على دعم الجهود الرامية الى مساعدتها في تحقيق مساعيها ، والتي تضمن في النهاية الحفاظ على القيم الحيوية والاقتصادية والبيئية العظيمة التي يوفرها هذا النظام البيئي الفريد ، وبالتالي ضمان استدامة الموارد المرتبطة به.

Abstract.

Wetlands play a major economic, environmental and biological role, as they are a major source of support for human life and biodiversity, and despite their importance, they are exposed to many sources of threat that made us lose a lot of them as a result of their drying or the unwise use of their water for agricultural, industrial and daily use, Not to mention its deterioration due to the various pollution factors, which cost countries enormous environmental, economic and biological losses, and hence these sources of threat had to be addressed through an international agreement concerned with assessing the current situation of wetlands, identifying the sources of their threats, and how to address them, and working to support and develop national efforts. It helps in achieving its endeavors, which ultimately ensure the preservation of the great vital, economic and environmental values provided by this unique ecosystem, thus ensuring the sustainability of the resources associated with it.

المقدمة

تعد الأراضي الرطبة من بين أكثر النظم البيئية دعماً للحياة في العالم ، فتشكل هذه المساحة صمام امان في سد الحاجات البشرية امام الضغط السكاني المتزايد في البيئات الاخرى الاكثر قسوة على ابنائها ، فتعتبر الاراضي الرطبة من اكثر البيئات تنوعاً احيائياً حيث تؤدي دورًا كبيرًا في المحيط الحيوي الخاص بها ، كما تعد الأراضي الرطبة من بين أكثر الأنظمة البيئية إنتاجية في العالم ، اضافة لأهميتها في الحفاظ على التنوع الاحيائي .

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة لهذه المنظومة البيئية الا أن الأراضي الرطبة قد اعتُبرت على مدار سنوات عدة أرضاً مرتبطة بالأمراض والاوبئة والمخاطر ، الامر الذي حدى بالكثيرين على مدار السنوات لمحاربتها ومحاولة التخلص منها بصورة مباشرة ، او حتى بصورة غير مباشرة عن طريق اهمالها وتركها للهلاك بمرور الوقت ، ويأتي ذلك كنتيجة طبيعية للجهل بأهميتها ، فقد اعتبرت هذه الموائل عقبات في طريق التقدم ، وبالتالي تم استنزافها والعمل على الخلاص منها لتحقيق مكاسب مختلفة ، و من هنا ظهرت الحاجة لإيجاد اتفاقية دولية تعنى بتقييم وضع الأراضي الرطبة ، والوقوف على مصادر تهديدها ، وكيفية التصدي لها ، فجاءت اتفاقية رامسار الدولية لتكون نقطة تحول في مجال ادراك اهمية الحفاظ على هذه البيئة ، فعملت على توجيه الجهود الدولية والاقليمية والوطنية للحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ، ولعبت هذه الاتفاقية دورًا مهمًا في تعزيز الوعي بأهمية الأراضي الرطبة وتوفير الدعم للحكومات من اجل الحفاظ على هذه النظم البيئية ، وإدارتها على أساس سليم .

أولاً : أهمية الدراسة:

لموضوع الحماية الدولية للأراضي الرطبة اهمية كبيرة تكمن في بيان وتحليل جوانب الحماية الدولية للأراضي الرطبة نظراً لأهميتها و الدور البيئي المهم الذي تلعبه خصوصاً في ظل ارتفاع الاستهلاك العالمي للمياه في الوقت الذي تمتلك فيه الأراضي الرطبة القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة ، ومعدلات التغيير المتسارعة في المناخ ، فتكون عامل حاسم للمجتمعات البشرية وللحياة البرية في كل مكان ، لا عجب أن اليوم نشهد تركيزًا عالميًا على الأراضي الرطبة وخدماتها لنا كونها ضرورية ، لحياة وصحة ورفاهية وسلامة الأشخاص الذين يعيشون فيها أو بالقرب منها ، لذلك تبرز اهمية الموضوع في لفت النظر الى الاهمية الكبيرة لهذا النظام البيئي ، ومن ثم ضرورة توفير الحماية الدولية اللازمة له .

ثانياً : اسباب اختيار الموضوع:

ان الهدف الاساسي وراء اختيار هذا الموضوع هو اننا اليوم نعيش نوع جديد من الازمات الدولية تمثل المياه ابرز صورها ، فباتت دول المنبع تتحكم في

مصير الامن المائي والبيئي للدول التي تشترك معها في ذات الانظمة المائية ، لتتخذ القرارات التي تخدم مصالحها ، غير ابهة بالأضرار التي قد تصيب الانظمة البيئية للدول المجاورة ، ومن ثم الامن المائي والحيوي الذي يتصل بتلك الانظمة ، فكان همنا لفت النظر الى الاداة القانونية التي يقدمها القانون الدولي في اطار حماية الاراضي الرطبة والتي يمكن للمعنيين بإدارة ملف الاراضي الرطبة الاستعانة بها .

ثانياً: إشكالية البحث:

إن اشكالية موضوع بحثنا هذا ممكن أن ندرجها ضمن النقاط الاتية :

١. ماهي الاهمية البيئة للأراضي الرطبة ؟ وما هي ابرز مخاطر تهديدها على نحو يجعل امر حمايتها ضرورة لا بد منها ؟
٢. ماهي الاتفاقية الدولية المعنية بحماية الاراضي الرطبة ؟ ، وماهي ابرز اليات الحماية التي تقدمها في هذا الاطار ؟

ثالثاً: منهجية البحث:

سنتولى بيان الجوانب القانونية الخاصة بالموضوع من خلال اتباع **المنهج التحليلي** في استقراء وتحليل النصوص القانونية الواردة في اتفاقية رامسار الدولية و التي توفر الحماية للأراضي الرطبة ، اضافة الى **المنهج الوصفي** وذلك من خلال دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، وذلك بوصفها وصفاً رقمياً دقيقا قدر تعلقها بموضوع البحث لتوضيح توضح علاقة الوضع البيئي الخاص بالأراضي الرطبة مع الظواهر البيئية الأخرى للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية.

المطلب الاول
التعريف بالأراضي الرطبة والمخاطر المهددة لوجودها

تعد الاراضي الرطبة من الاوساط البيئية المميزة نظراً لما تشتمل عليه من تنوع بيئي بري ومائي ، فالأراضي الرطبة تجمع بين مظاهر اليابسة والماء ، وبالتالي فأن وجودها يمكن ان يظهر على صور متعددة تشكل بمجموعها انواع الاراضي الرطبة ، وعلى ذلك سنتولى بالبحث تعريف الاراضي الرطبة وانواعها في الفرع الاول ، ومن ثم نقف على مصادر تهديدها في الفرع الثاني .

الفرع الاول : تعريف الاراضي الرطبة وانواعها

تلعب الاراضي الرطبة على دوراً اقتصادياً وبيئياً وحيوياً كبيراً ، فهي تشكل مصدر دعم رئيسي للحياة البشرية والتنوع الاحيائي ، وترد هذه الاراضي على عدة انواع ، الا انه يمكن تقسيمها على من حيث نشأتها الى اراضي رطبة طبيعية واخرى اصطناعية ، وللحديث عن هذا الموضوع على نحو اكثر تفصيلاً ، يجب ابتداءاً ان نتعرف على ماهية هذه الاراضي من خلال تعريفها ، ومن ثم الاطلاع على الانواع التي ترد عليها .

اولاً : تعريف الاراضي الرطبة

تشغل الأراضي الرطبة حوالي ٨,٦ مليون كيلومتر مربع من مساحة الارض ككل ، وهو ما يعادل نسبته ٦,٤ ٪ منها [١] ، وبذلك هي تشغل مساحة مهمة لا يستهان بها ، فهي من بين النظم الإيكولوجية الأكثر إنتاجية في العالم ، فتوفر الأراضي الرطبة خدمات جيدة للإنسان في مجالات عدة بيئية وإنسانية واقتصادية مما يجعل التعرف عليها امراً مهماً للغاية ، وان التعرف على مصطلح الاراضي الرطبة بهدف بفهم ماهيتها ، يتطلب البحث في مدلولها ، فيراد بالاراضي الرطبة وفق قاموس مريم ويبستر على انه المناطق التي تغطى في كثير من الأحيان بالمياه الضحلة مثل المستنقعات أو الاهوار ، أو هي الارض التي تحتوي على تربة مشبعة بالمياه[٢] .

كما اورد المختصين بالعلوم البيئية تعريفات عدة للأراضي الرطبة حيث عرفها **الدكتور محمد خالد الزواوي** على انها (اي بقعة من المياه يتراوح عمقها من بضع سنتيمترات الى٦ امتار) [٣] ، وما يؤخذ على هذا التعريف انه جزم ان كل جزء من

(1) Abubakar S. Ringim, Mohammad M. Abubakar, Sulaiman I. Mohammed and Tasi'u Shuaibu , Wetlands resource use, Conflict, Management and Conservation: Review of the Hadejia-Nguru Wetlands, Northeast, Nigeria , International Journal of Innovative Science, Engineering & Technology, Vol. 2 Issue 10, October 2015 , p. 507.

(٢) حيث جاء في تعريف قاموس مريم ويبستر

(land or areas (such as marshes or swamps) that are covered often intermittently with shallow water or have soil saturated with moisture —usually used in plural)

يمكن الاطلاع على تفاصيل اكثر الرابط الالكتروني :

https://www.merriam-webster.com/dictionary/wetland#synonyms

تمت الزيارة بتاريخ ٩-١-٢٠٢٠ الشاعة ٤:٣٢ م .

(٣) الدكتور محمد خالد الزواوي ، الماء الذهب الازرق في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٨ .

الارض مغطى بالمياه يعد ارضاً رطبة ، والواقع ان الارض كي تعد ارض رطبة يجب ان تتصف تربتها ومياها ونظامها الايكولوجي عموماً بخصائص بيئية معينة على النحو يرتقي بها لتوصف على انها ارضاً رطبة ، بالتالي لا يمكن القول ان وجود المياه وحدها عاملاً حاسماً لاعتبار الارض التي يغطيها ارضاً رطبة .

و عرفته اتفاقية رامسار بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور على انها (هي مناطق الاهوار او المستنقعات أو السبخات أو الأرض الخُث، أو الاراضي المغمورة بالمياه ، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، ذات مياه راكدة أو متدفقة، عذبة أو أجاج أو مالحة ، بما فيها مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمق مياهها عن ستة أمتار في حالة الجزر) [٤] ، ومن خلال قراءة هذا التعريف نجد ان اتفاقية رامسار اخذت بعداً اكثر دقة في بيان مفهوم الأراضي الرطبة من خلال بيان الاشكال التي ترد عليها هذه الاراضي ، اضافة الى تحديد اساس وجودها ، والخصاص الهيدرولوجية التي ترد عليها من خلال بيان :

١. المياه قد تكون طبيعية او اصطناعية
٢. وجود المياه قد يكون على نحو دائم او مؤقت
٣. ان مياه الاراضي الرطبة ممكن ان تكون مالحة او عذبة او اجاج
٤. المياه ممكن ان تكون راكدة كالبحيرات او جارية كالانهار
٥. عمق المياه يجب الا يتجاوز الستة امتار

أذا اردنا ان نورد مفهوماً مبسطاً لمصطلح الاراضي الرطبة نجد من الضروري ان نرفق العنصر الحيوي اضافة للعنصر الهيدرولوجي ، فالعنصر الهيدرولوجي وان كان العنصر الاهم ولكن ليس العنصر الاوحد ، وعليه يمكننا القول ان الاراضي الرطبة (هي الاراضي المشبعة بالمياه بشكل دائم او مؤقت لارتفاع لا يقل عن ٣٠ سم ولا يزيد عن ٦ امتار ، على نحو يشكل فيه هذا الاشباع خصائص معينة للتربة المكونة لها ، مما يجعلها وسطاً مثالياً للكثير من الكائنات الحية النباتية والحيوانية) .

من ذلك نجد ان الاراضي الرطبة تمثل نظام بيئي مميز فلا يمكن اعتباره بيئة برية ولا حتى بيئة مائية ، مما حدى بالمختصين الى اطلاق وصف البيئة الانتقالية عليها ، فهي تمثل بيئة وسطاً بين كل من البيئتين المائية والبرية ، فتجمع بين خصائص كل منهما لتخرج بمنظومة بيئية جديدة ومتميزة عن كل منهما ، فتمثل وساطاً برياً مغموراً بالمياه سواء المياه المالحة او معتدلة الملوحة بل وحتى المياه العذبة ، طبيعية كانت ام صناعية .

ثانياً : انواع الاراضي الرطبة[٥]

ترد الاراضي الرطبة على انواع مختلفة و الحقيقة ان الاراضي الرطبة

(٤) اتفاقية رامسار بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور ١٩٧١ ، المادة الاولى .
(٥) اشارت اتفاقية رامسار الى ٤٢ نوع من الاراضي الرطبة ، مقسمة اياه الى فئات ثلاثة (الاراضي الرطبة البحرية او الساحلية – الاراضي الرطبة الداخلية – الارضي الرطبة الصناعية) ، يشكل ذكرها جميعاً استهلاكاً للبحث كون اغلب هذه الانواع تشكل نسب صغيرة من حيث انتشارها على سطح الارض مقارنة بغيرها ، لذلك عملنا من خلال البحث الى الاشارة الى الانواع الابرز من هذه المناطق والتي تشكل النسب الاعلى في تكوينها .

على النحو المحدد في اتفاقية رامسار يشمل طائفة واسعة من الموائل الطبيعية كالمستنقعات والاهوار والانهار والبحيرات والمناطق الساحلية والشعب المرجانية ، بل انها تشمل كل وسط مغمور بالمياه على نحو لا يتجاوز فيه ارتفاع المياه عن ٦ امتار [٦] ، ولا يقف الامر عند المناطق المغمورة طبيعياً ، اذ يشمل وصف الاراضي الرطبة كذلك الاوساط المائية الصناعية مثل السدود ، والبحيرات الصناعية ومزارع الاسماك وغيرها ، وعلى ذلك سنتولى بإيجاز بيان الانواع السابقة من خلال تقسيمها الى فئتين استناداً الى مصدر وجودها على النحو التالي :

الاراضي الرطبة الطبيعية

تشمل الاراضي الرطبة الطبيعية على تجمعات للمياه بصورة طبيعية دون تدخل الانسان في وجودها ، وتندرج تحت هذه الفئة انواع عدة اهمها :

١. **السباخ (Playa)**: وهي سهول ملحية منخفضة مستوى المياه ، وتشكل السباخ نسبة ٣٠٪ من الاراضي الرطبة [٧] .
٢. **البحيرات(lakes)**: هي عبارة عن أحواض أو منخفضات طبيعية تتجمع فيها المياه ، تشكل البحيرات نسبة ٢٪ من مجموع مساحة الاراضي الرطبة ، مثل بحيرة ساوة في العراق ، والتي تعد احد مواقع الاراضي الرطبة المدرجة ضمن قائمة رامسار الدولية .[٨]
٣. **الفينات (fens)**: هي نوع من انواع مستنقعات ، و تشكل حوالي ٢٦٪ من مجموع الاراضي الرطبة .[٩]
٤. **المستنقعات (swamps)**: وهي اراضي رطبة مشبعة بالمياه ، تنمو بها شجيرات وأشجار خشبية ، وتشكل المستنقعات حوالي ٢٠٪ من الاراضي الرطبة .[١٠]
٥. **الاهوار (marshes)** : هي اراضي رطبة تغمرها المياه باستمرار من مصدر واحد أو ترفده عدة مصادر ، الا ان ما يميز الأهوار هي ان مياهها عذبة ، كما ان مياهها غنية بالمعادن مما يجعلها وسطاً بيئياً مثالياً تدعم من خلاله مجموعة واسعة من الانواع النباتية والحيوانية. [١١]
٦. **الأنهار (rivers)**: يعد النهر ذاته مصدر معظم المياه للأراضي الرطبة على ضفافه ، فتتسبب الفيضانات في تكوين بعض أنواع الأراضي الرطبة في على جانبي النهر ، فتتشكل أنواع أخرى من الأراضي الرطبة عند ارتفاع

(٦) دليل رامسار بشأن الاراضي الرطبة ، الاصدار الرابع ، سويسرا ، ٢٠٠٧ ، ص ٨ .
(٧) الدكتور أشرف فوزي الباردوي ، أطلس السياحة الجيولوجية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، اي كتب للطباعة والنشر ، لندن ، ٢٠١٦ ، ص ٧٠ .
(٨) الدكتور علاء المختار و الدكتور حسين مجاهد سعود ، اساسيات الجغرافيا الطبيعية ، الطبعة الاولى ، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٨٣ .
(9) W. G. Ernst، Wallace Gary Ernst , Earth Systems: Processes and Issues first published , the press of syndicate of the university of Cambridge , united kigdom ,2000 , p.148 .
(١٠) ادوارد كلير ، الجيولوجيا البيئية: Environmental Geology ، سلسلة الكتب الجامعية المترجمة – العلوم السياسية، الاصدار التاسع ، دار العكيبان للنشر والطباعة ، المملكة العربية السعودية ، ص ٣٦٨ .
(11) W. G. Ernst، Wallace Gary Ernst ,ibid ,p.149 .

مستوى النهر وفيضانه على المناطق المنخفضة المجاورة لضفافه . [١٢]

٧. **السواحل البحرية (Coasts)** : تعد الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية من أكثر أنظمة الأراضي الرطبة انتشارًا في العالم والتي تتميز بفوائدها المناخية الكبيرة .[١٣]

٨. **السهول الفيضية (Floodplains)** : ويقصد بها المناطق التي يوجد فيها نهرٌ أو مجرى مائي يفيضُ بانتظامٍ اي على نحو موسمي ، تشكل السهول الفيضية ما يقارب ١٥٪ من مناطق الاراضي الرطبة [١٤]

٩. **الاراضي الخثية (bogs)** : تعد الاراضي الخثية واحدة من الانواع الرئيسية للأراضي الرطبة والتي تعد مصدراً مهماً لتخزين وانبعاث غاز الكاربون ، حيث تخزن ما يقرب من ٥٥٠ مليار طن من الكربون – أي ضعف ما هو عليه الحال في جميع غابات العالم .[١٥]

الاراضي الرطبة الصناعية

الى جانب انواع الاراضي الطبيعية سالفة الذكر ، هناك انواع اخرى لهذه الاراضي من صنع الانسان و تقسم الى الانواع التالية :

١. **البحيرات الاصطناعية (artificial lakes)**: وهي عبارة عن تقنية تعمل على تخزين المياه ، فتوفر البحيرات الاصطناعية فوائد اقتصادية وبيئية متعددة مثل إنشاء موائل الحياة البرية لأنواع نباتية وحيوانية متعددة .[١٦]

٢. **السدود (dams)**: يقصد بالسد هو إنشاء هندسي يقام فوق واد أو منخفض بهدف حجز المياه ، و الغرض الأساسي من انشاء السدود عمومًا هو الاحتفاظ بالمياه ، فيؤدي بناء السدّود على الانهار إلى إنشاء خزان مائي كبير وراءه سلسلة من الجزر الصغيرة المعزولة عن اليابسة ، يشكل مناطق بيئية مثالية تحفز الانواع النباتية على النمو والتكاثر فيها ، اضافة الى دعم انواع مختلفة من الحيوانات للعيش فيها .[١٧]

٣. **مجاري مياه الصرف الصحي(Sewage streams)**: يقصد بمجاري الصرف الصحي هو نظام نقل منفصل تحت الأرض مخصص لنقل مياه الصرف الصحي من المنازل والمباني التجارية لمعالجتها أو التخلص منها ، فتهتم الدول بمعالجة مياه الصرف الصحي من خلال الانظمة الخاصة بها وذلك لأستخدامها لاحقاً في الري وتوفير المياه للمسطحات الخضراء المحيطة بالمدن .[١٨]

(12) Nick Romanowski , A Practical Guide to Wetland Design, Construction + Propagation , first published , UNSW Press , Australia , 1998 , p.9 .

(13) Ralph W. Tiner , Wetland Indicators: A Guide to Wetland Identification, Delineation , classificationand mapping , lewis publishers , united states , 1999 ,p.306

(١٤) ادوار كلير ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

(16) George Gibson , Nutrient criteria technical guidance manual lakes and reservoirs ,first edition , DIANE Publishing , united states , 2000 , p.1-3 .

(١٧) ادوار كلير ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

(١٨) منبر البيئة ، المجلدات ١–٨ ، برنامج الامم المتحدة للبيئة– المكتب الاقليمي لغرب آسيا البحرين، ، ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

ومما سبق نجد ان الاراضي الرطبة قد توجد بصورة طبيعية وكذلك ممن ان تنشأ صناعياً من خلال تشييد منشات بمواصفات معينة ولتحقيق اغراض مختلفة ويعد حجز المياه في مقدمة تلك الاغراض ، مما يخلق بيئة رطبة اصطناعية مماثلة من حيث الاهمية البيئية للبيئة الرطبة الطبيعية .

الفرع الثاني : المخاطر المهددة لوجود الاراضي الرطبة

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي تحظى بها الاراضي الرطبة ، إلا أنها تعد بالفعل من النظم الإيكولوجية المهددة بالزوال نتيجة عوامل بشرية وطبيعية متعددة ، مما يؤدي الى وقوع خسائر كبيرة لا يمكن تخيلها نظراً للوظائف المتعددة التي تقدمها هذه المنظومة البيئية الفريدة ، لذلك نجد من الضروري التعرف على اهم مصادر تهديد وجود الاراضي الرطبة الطبيعية منها والبشرية .

اولاً: العوامل الطبيعية

تتعدد العوامل الطبيعية المهددة لوجود الاراضي الرطبة والتي غالباً ما تكون عوامل مناخية ، اذ تعد المتغيرات المناخية إحدى أكثر القضايا المثيرة للقلق في الوقت الحاضر نتيجة لأثرها المباشر على كل من الاقتصاد والصحة البشرية والنظم البيئية الطبيعية ، ومن مصادر التهديد هذه:

١. **ارتفاع درجات الحرارة:** يعد ارتفاع درجات الحرارة من العوامل شديدة التأثير على وجود الاراضي الرطبة ، اذ ينعكس ارتفاع درجة الحرارة على كل من ارتفاع العمود المائي اضافة الى حجم المساحة المائية ، كما يؤدي ارتفاع درجة الحرارة الى تبخر المياه مما يقلل من مستوى ارتفاع المياه اضافة الى نقصان المساحات المائية للأراضي الرطبة. (١٩)
٢. **قلة الامطار:** هناك علاقة متلازمة بين كل من وفرة الامطار و ديمومة الاراضي الرطبة ، اذ نجد ان عنصر المياه في الاراضي الرطبة يعزز ويدعم في مواسم هطول الأمطار مما يزيد من المساحات المائية الموجودة ، اضافة الى الزيادة الحاصلة في ارتفاع منسوب المياه فيها ، حيث تتوسع المنطقة التي تغطيها الأراضي الرطبة نتيجة هطول الامطار ، والعكس صحيح ، اذ من الممكن ان تتقلص المساحات المائية مع المواسم التي تشهد شحة الامطار .(٢٠)
٣. **الاحتباس الحراري:** ويعد الاحتباس الحراري – وهو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة واليها ، وهو ما يطلق عليه ارتفاع درجة حرارة الارض – هو ضغط اخر يضاف الى الضغوط التي تهدد استدامة الاراضي الرطبة ، فكان للاحتباس الحراري دوره في انهيار الانظمة المائية في العالم وبالتالي الهبوط السريع في مستويات مخزون المياه الجوفية ، الامر الذي ينذر بكارثة بيئية حقيقية ، اضافة الى مشكلة التبخر

(19) A. J. Hails , Wetlands, Biodiversity and the Ramsar Convention , Published by the Ramsar Convention Bureau , India ,1996 , p.22 ,
(20) ibid , p.22 .

المتزايد عن مستوياته الاعتيادية بفعل ارتفاع درجات الحرارة فوق مستوياتها الاعتيادية الناتجة عن هذا الاحتباس[٢١]، كل هذه المشاكل تؤثر بشكل مباشر على مستويات المياه في الاراضي الرطبة من حيث مساحتها ومن حيث مستوى العمود المائي فيها ، وعلى ذلك فأن الاحتباس الحراري قد لعب دوراً لا يستهان به في خسارة العديد من الاراضي الرطبة في العالم ، فمشكلة الاحتباس الحراري تضعف قدرة الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة على تقديم خدماتها المعتادة ، مثل الإمداد بالمياه وتحسين نوعيتها والسيطرة على الفيضانات، والحماية من العواصف وهذا ما يجعلنا في مواجهة خطيرة مع المشاكل الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً : العوامل البشرية

يعد تدهور الاراضي الرطبة بسبب التعامل اللا عقلاني من قبل الانسان تجاهها من اخطر المشكلات البيئية ، فأدى سوء الادارة او عدم الاستخدام الرشيد لهذه المناطق الى تدهورها ، بل وحتى زوال الكثير منها ، وعلى ذلك سنتولى بيان اثر كل عامل من هذه العوامل على وجود الاراضي الرطبة.

١. **تجفيف الاراضي الرطبة:** تعرضت الكثير من الأراضي الرطبة على مر العصور إلى التجفيف عن طريق نزع المياه عنها وذلك جهلاً بأهمية هذه المنظومة البيئية ، ويتم تجفيف الاراضي الرطبة من خلال إنشاء حواجز تمنع تدفق المياه اليها ، اذا من المعروف ان المياه هو احد العناصر الثلاث الاساسية المكونة لهذه البيئة ، وبفقدانها نفقد وجود الاراضي الرطبة تماماً ، ويكون ذلك من خلال اقامة السدود التي تمنع تدفق المياه ، او التحويل في مجاري الامدادات المائية لتسهيل تجفيفها بسرعة ، او من خلال سحب المياه بشكل مكثف من الأراضي الرطبة وصولا الى تحويلها من بيئة مائية الى بيئة جافة ، مما يؤدي الى تحطيم هذه المنظومة البيئية وتحويلها الى اراض جرداء ، وندلل على قولنا من خلال الاشارة الى الاراضي الرطبة العراقية التي تعرضت اغلبها للتدهور الممنهج والمتعمد نتيجة اعمال تجفيفها ، فقد تم في ثمانينات القرن الماضي تجفيف أكثر من ٩٠٪ من المساحة الأصلية للأهوار بسبب إنشاء السدود الترابية في أعالي الأنهار التي ترفد الاهوار بالمياه اللازمة لديمومتها تمهيداً لتجفيفها ، اضافة الى اجراء تحويل في مجرى نهر الفرات لمنع مياه النهر من التسرب جنوباً نحو هور الحمار وبالتالي منع الامدادات المائية عنه بهدف تجفيفه .[٢٢]

وعلى الرغم من عمليات الغمر التي تبنتها الحكومات العراقية المتعاقبة الا انها

(٢١) الدكتور نوار جليل هاشم ، الاحتباس الحراري وأثره في الموارد المائية العربية ، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٥ ، ٢٠١١ ، ص ٩٩ .

(٢٢) الدكتور عباس عبد الحسين خضير ، المحميات الطبيعية واثرها في حماية التنوع الاحيائي في منطقة الاهوار ، بحث منشور في مجلة اداب الكوفة ، المجلد الاول ، العدد ٢١ ، ٢٠١٥ ، ص ٤٠٥ .

لم تعوض الا الجزء البسيط من المساحات المائية لتلك المناطق ، وبالتالي فأن هناك خسارة بيئية كبيرة تحتاج الى جهود مضاعفة لتداركها والعمل على اعادة الوضع الى سابق عهدة قدر الامكان خصوصاً واننا اشرنا الى المخاطر الكارثية التي رافقت خسارة تلك المساحات ، بالتالي فأن تعويض تلك الخسارة يتطلب استعادة الوضع الطبيعي لتلك المساحات المائية .

١. **تحويل الاراضي الرطبة الى مناطق زراعية:** قد نخسر الاراضي الرطبة ايضاً بسبب تجفيف هذه المناطق وتحويلها الى اراضي زراعية او حتى استخدامها لرعي الماشية ، مما يؤدي الى فقدان المزايا البيئية العظيمة التي تلازم فقدانها ، فالأراضي الرطبة تنماز بخصائص فريدة لا يمكن ان تعوضها الاراضي الزراعية رغم الفوائد الاقتصادية التي تقدمها ، لكنها بالطبع لا تقاس بالخدمات البيئية والاحيائية والاقتصادية ايضاً التي تقدمها الاراضي الرطبة. (٢٣)

٢. **الري اللاعقلاني:** من المعروف ان الاراضي الرطبة نظراً لما تنماز به من وفرة مائية اضافة الى دورها في تعزيز الاعتدال المناخي ، تجعل من الاراضي المحيطة بها اراضي جيدة وصالحة للأستغلال الزراعي ، حيث تستأثر الزراعة بـ ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه العذبة ، ونظرًا لأن كمية المياه العذبة لا تتجاوز ٢,٥ من المياه في العالم (٢٤) ، لذلك تعد الزراعة هي مصدر تهديد فعلي للأمن المائي في العالم نتيجة كميات السحب الكبيرة على مياه الاراضي الرطبة وبالتالي فأنها تشكل مصدر تهديد لوجودها ، وعلى الصعيد الوطني فأن القطاع الزراعي يعد المستهلك الاكبر للمياه اذ تبلغ نسبة المياه المستخدمة للاراضي الزراعية بحدود ٩٢-٩٧٪من اجمالي المياه الموجودة في جنوب العراق ، وفي ظل استخدام الطرق التقليدية في ري المحاصيل الزراعية والتي تستنزف كميات كبيرة من المياه فأننا نشهد تهديد حقيقي للأمن المائي في المناطق التي يعتمد عليها في الري ، وذلك بالنظر للتوسع في مساحات الاراضي الزراعية ، وبالتالي فنحن امام حاجة لزيادة الكميات المائية اللازمة لري هذه المساحات . (٢٥)

٣. **انشاء السدود :** تنشأ السدود عادة لتخزين المياه وهي وسيلة فعالة لمواجهة مخاطر الفيضانات ، اضافة للفوائد الجمة الاخرى التي تصاحب انشائها ، الا ان انشاء هذه السدود لا يخلو من اثار جانبية على الاوساط البيئية التي تعتمد على مصادر المياه التي تغذيها هذه السدود ، فيؤدي إنشاء السدود الى اعاقة تدفق المياه و تجديدها في الاراضي الرطبة ، وعلى الصعيد الوطني فأن العراق

(٢٣) تقرير صادر عن امانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعنوان توقعات الأراضي العالمية – موارد المياه ، الطبعة الاولى ، الفصل الثامن ، المانيا ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٥ .

(٢٤) تقرير صادر عن منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان (ممكن للحلول المراعية للطبيعة أن تحمي مواردنا الطبيعية وأن توفر طريقًا مستدامًا للأمن الغذائي) ، منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة على الرابط التالي : تمت الزيارة في ٣-٣—٢٠٢٠ الساعة ٥:٢٢ م . **http://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1208609/**

(٢٥) الدكتور ثامر رشيد محمود العاني ، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٠٣ ، سنة ٢٠١٨ ، ص ٢٧٧ .

يعاني من نقص في الامدادات المائية نظراً لوقوع منابع الانهار خارج العراق اذ عملت دول الجوار (ايران – تركيا – سوريا) على اقامة سدود على نحو تلحق فيه نقصاً كبيراً في الامدادات المائية لنهري دجلة والفرات مما يؤدي الى خلل كبير بالأمن المائي العراقي على اعتبار ان هذين النهرين يمثلان المصادر الرئيسية للمياه في العراق ، والتي تدعم النظم المائية الاخرى ومنها بطبيعة الحال الاراضي الرطبة [٢٦].

٤. **التلوث** : تؤثر النشاطات الانسانية في ميدان الزراعة و الصناعة سلباً على صحة الأراضي الرطبة على نحو يجعلها غير قادرة ممارسة وظائفها البيئية و الحيوية المختلفة ، ويرجع ذلك الى كمية الملوثات والسموم التي ترفدها بها الانشطة الانسانية في هذين المجالين ، الامر الذي يثير معه مخاوف العلماء والمختصين بالبيئة لما له من مخاطر كبيرة على البيئة ، فعلى سبيل المثال فأن النشاطات الصناعية واعمال الحرق تؤدي الى انبعاث كميات هائلة من الغازات وعلى رأسها ثاني اوكسيد الكاربون والذي يعد من المسببات الرئيسية في الاحتباس الحراري ، والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع حرارة الأرض ، مما يؤدي بطبيعة الحال الى جفاف الاراضي الرطبة على النحو الذي سبق واشرنا اليه ، ناهيك عن مسألة صرف المخلفات الصناعية السامة في المجاري المائية ، و المخلفات البشرية غير المعالجة أو المعالجة جزئياً الامر الذي يؤدي بصورة مباشرة الى تلوث البيئة المائية ، اضافة الى الانشطة الصناعية فأن الانشطة الزراعية تأخذ دورها في امداد البيئية بملوثاتها ، وذلك من خلال ضخ مياه الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات الحشرية والأسمدة إلى الأنهار[٢٧] .

لذلك نجد ان ممارسة النشاطات الزراعية والصناعية تؤدي الى تلوث البيئة عموماً وبيئة الاراضي الرطبة على وجه التحديد نظراً لما ينتج عنها من انبعاثات غازية ومواد سامة ومعادن ثقيلة ناهيك عن تصريف المياه المحملة بالمبيدات الحشرية والاسمدة الى الاراضي الرطبة مما يشكل تهديد فعلي للأراضي الرطبة و ويكون احد اهم اسباب خسارتها ، ولا يقف الامر على خسارة المناطق نفسها والانواع الحيوية فيها ، فالمجتمعات السكانية فيها معرضة للخطر ايضاً ، الامر الذي يتطلب ادارة جيدة للنظم الايكولوجية ضمن هذه المناطق من اجل تجاوز هذه المشكلة البيئية الكبيرة .

(٢٦) الدكتور ثامر رشيد محمود ، مصدر سابق، ص٢٧٦ .

(٢٧) تقرير صادر عن الامانة العامة لأتفاقية رامسار بشأن الاراضي الرطبة بعنوان (الاهتمام بالاراضي الرطبة حل لتغيير المناخ) ، ص ٨ .

المطلب الثاني
إتفاقية رامسار الدولية ودورها في حماية الاراضي الرطبة

تعد اتفاقية رامسار الدولية من اول التنظيمات الدولية التي اولت العناية بمناطق الاراضي الرطبة ومسألة حمايتها واستخدامها الرشيد ، فعلى مر العصور كانت تعامل هذه البيئة على انها مصدر خطر واوبئة الامر الذي يستلزم العمل على التخلص منها ، وبعد سنين طويلة من ادراك اهميتها ودورها البيئي الرائد والفريد ، كان من الضروري ان يتم نشر الوعي الكامل بأهميتها واهمية الحفاظ عليها ، ولن يكون ذلك بالأمر اليسير دون وجود جهود جماعية مؤمنة بالهدف ، وتسعى الى تحقيقه بالفعل ، ومن هنا جاءت ضرورة ايجاد تنظيم دولي يتم من خلاله تحشيد الجهود الدولية لأنقاد ما تبقى من هذه المناطق ، ومن ثم تطويرها وتنميتها ، لذلك جاءت اتفاقية رامسار الدولية كأول تنظيم دولي في هذا المجال .

وللحديث بشكل اكثر تفصيلاً عن هذا الموضوع ، سنتولى التعريف بأتفاقية رامسار الدولية وانضمام العراق اليها في الفرع الاول ، ومن ثم نقف على دورها في حماية الاراضي الرطبة في الفرع الثاني .

الفرع الاول : التعريف بأتفاقية رامسار الدولية و انضمام العراق اليها

جاءت اتفاقية رامسار الدولية كنتيجة طبيعية لفهم قيم الكبيرة للأراضي الرطبة وكذلك مقدار التهديد الذي تتعرض له ، والذي ينذر بطبيعة الحال الى خطر فقدانها ، وهذا بالفعل ما دفع العراق الى الانضمام اليها ، لتعزيز مصادر حماية الاراضي الرطبة العراقية ، والاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية للأطراف المنضمين اليها ، وترتيباً على ذلك ، سنقف اولاً على نشأة اتفاقية رامسار الدولية ، ومن ثم نتكلم عن انضمام العراق اليها .

اولاً : نشأة اتفاقية رامسار الدولية

ظهرت اتفاقية رامسار الدولية للوجود لتكون الجهد الدولي الاول المعني بحماية الاراضي الرطبة بعد ان تم عقد عدة مؤتمرات كانت الممهدة لتوقيعها ، وكان اخرها المؤتمر السادس في اسبو عام ١٩٧٠ ، حيث تم اعداد المسودة الاخيرة والتي شكلت النص النهائي لمشروع الاتفاقية ، و تم تقديم هذه المسودة إلى المندوبين المفوضين بهدف مناقشتها في المؤتمر الذي انعقد لاعتماد نص الاتفاقية ، فجاءت اتفاقية رامسار الدولية لتضع الاطار المتكامل للتعامل مع الاراضي الرطبة ، حيث عُقد هذا المؤتمر في رامسار - وهي بلدة صغيرة على ضفاف بحر قزوين في إيران - للفترة من ٣٠ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٧١ ، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢ فبراير ١٩٧١ ، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٧٥ حيث بلغ عدد الاطراف المتعاقدة حينها من ١٨ دولة حول العالم وحررت بستة لغات مختلفة [٢٨] ، يذكر ان في الوقت الحاضر – حتى وقت اعداد البحث - وصل عدد

(٢٨) كانت الدول الموقعة حينها هي (المملكة المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، الجمهورية التركية ، الاتحاد السويسري =،

الدول الموقعة الى هذه الاتفاقية الى ١٧١ دولة .[٢٩]

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ، بعد أربعة أشهر من إيداع صك التصديق السابع ، عملاً بالمادة ١٠ منها ، و قبل وقت قصير من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، عقد مؤتمر دولي حول الأراضي الرطبة والطيور المائية في هيليغنهافن (ألمانيا) في الفترة من ٢ إلى ٦ ديسمبر ١٩٧٤ كان الهدف منه استعراض التقدم المحرز بشأن تصديق الدول الموقعة على اتفاقية رامسار ، وكان هذا المؤتمر هو آخر المؤتمرات المكرسة لهذا الموضوع ، وبعد ذلك تولى امر عقد الاجتماعات ودراسة المستجدات من قبل اجتماعات مؤتمر الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.[٣٠]

وتمثل اتفاقية الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مستودع لهذه الاتفاقية ، فتقوم بتلقي ومراجعة وقبول وثائق الانضمام الخاصة بكل دولة في المعاهدة ، وتقديم التفسيرات القانونية حول نصوصها ، متى دعت الحاجة الى ذلك ، الا انها (اليونسكو) لا تقوم بأي دور تنفيذي او اداري خاص بالمعاهدة .[٣١]

وبذلك تعد اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ، والمعروفة باسم اتفاقية رامسار الدولية ، هي اول معاهدة دولية حكومية توفر الإطار الخاص بالعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة ومواردها والاستخدام الرشيد لها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني ، فجاءت هذه الاتفاقية من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان الأراضي الرطبة في الحاضر والمستقبل ، وتدارك المهام الإيكولوجية الأساسية للأراضي الرطبة وتنمية دورها الاقتصادي ، و الثقافي ، و العلمي و تأكيداً ودعماً لقيمتها الترفيهية ، فتمثل هذه الاتفاقية الاطار الرسمي الاول للجهود الحكومية الدولية العالمية الحديثة المعنية بالحفاظ على الاراضي الرطبة ومواردها الطبيعية والاستخدام الرشيد لها .

=مملكة السويد ، اسبانيا ، جمهورية جنوب افريقيا ، مملكة هولندا ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ايرلندا ، الامبراطورية الايرانية ، جمهورية الهند ، جمهورية المانيا الاتحادية ، الجمهورية الفرنسية ، جمهورية فنلندا ، مملكة الدانمرك ، مملكة بلجيكا) لتفاصيل اكثر يمكن الرجوع الى :

Final Act of the International Conference on the Conservation of Wetlands and Waterfowl , held at Ramsar, Iran, 30 January - 3 February 1971 .

٢٩ الموقع الرسمي لأتفاقية رامسار الدولية ، تقرير صادر عن الامانة العامة للأتفاقية بشأن عدد الدول الاطراف المتعاقدة بعنوان (Contracting Parties to the Ramsar Convention)بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ ، يمكن الاطلاع على القائمة والمفصل فيها الدول الاطراف وتاريخ انضمام كل دولة على الرابط التالي :

https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/annotated_contracting_parties_list_e.pdf

تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٠/٧/٢٩ ، الساعة ١:٢٢ ص .

(30) Clare Shine and Cyrille de Klemm , Wetlands, Water and the Law Using law to advance wetland conservation and wise use , IUCN Environmental Policy and Law , Paper No. 38 , Bonn, Germany, 1999 , p 22 .

(٣١) اتفاقية رامسار الدولية ، المواد : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

ثانياً : انضمام العراق الى اتفاقية رامسار الدولية

رغبة في اضفاء نوع من الحماية الدولية على مواقع الاراضي الرطبة العراقية ، والاستفادة من المزايا التي تقدمها اتفاقية رامسار الدولية ، انضم **العراق** الى الاتفاقية عام ٢٠٠٧ ، حيث كان العضو رقم ١٥٧ في الاتفاقية ، متمماً كافة الإجراءات اللازمة لانضمامه إلى الاتفاقية بصيغتها المعدلة في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ ، من خلال اصدار التشريع اللازم لنفاذها والذي اطلق عليه (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها) [٣٢] ، حيث دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٧ فبراير ٢٠٠٨ [٣٣] ، و يوجد في العراق حاليا ٤ مواقع مدرجة ضمن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (مواقع رامسار) ، ويعد هور الحويزة هو اول تلك المواقع العراقية الدرجة ضمن قائمة رامسار حيث تم ادراجه في ٢٠٠٧/١٠/٧ لما لهذا الموقع من أهمية دولية كمسار للطيور المائية في الصيف وشتاء في طريقها بين غرب سيبيريا / آسيا الوسطى وشرق وجنوب إفريقيا وذلك لما لا يقل عن ٧٩ نوعًا من الطيور المائية و ٩ أنواع من الطيور الجارحة [٣٤] ، ثم تم ادراج بحيرة ساوة في ٢٠١٤/٣/٣ ، و اخيراً تم ادراج موقعين اخرين معاً على هذه القائمة وهما هور الحمار و الاهوار الوسطى في ٢٠١٤/٤/٧ . [٣٥]

وهذا يعني ان بانضمام العراق الى اتفاقية رامسار اصبح هناك اطار دولي لحماية المواقع الرطبة فيه ، وخصوصاً تلك المواقع المدرجة على قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية ، ولا زالت المساعي مستمرة بهدف ضم مواقع اخرى ضمن هذه القائمة ، وذلك من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان هذه الأراضي في الحاضر والمستقبل وتدارك المهام الإيكولوجية الأساسية لها ، وتنمية دورها الاقتصادي ، الثقافي ، العلمي ، اضافة الى قيمتها الترفيهية .

الفرع الثاني : دور اتفاقية رامسار الدولية في حماية الاراضي الرطبة

كانت اتفاقية رامسار الدولية حريصة كل الحرص على تسخير الجهود من اجل توفير الحماية لمواقع الاراضي الرطبة ، من تلك الاليات ما ورد في نص الاتفاقية ، ومنها ما تم تبنيه لاحقاً استناداً لقرارات صادرة عن مؤتمر الدول الاطراف المتعاقدة ، وذلك اعمالاً بمبدأ ان الحاجات تتجدد بشكل مستمر ، فلا يمكن للنصوص استيعابها ابتداءاً ، لذلك ذهب مؤتمر الدول الاطراف الى اعتماد الكثير من اليات الحماية التي تمكنها من تحقيق الغاية من وجودها ، وعلى ذلك سنتولى

(٣٢) الوقائع العراقية ، عنوان التشريع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها ، رقم العدد:٤٠٣٥ ، تاريخ:٢٠٠٧/٠٣/٠٥ .

(٣٣) وثيقة صادرة عن الامانة العامة لأتفاقية رامسار والتي توضح الدول الاطراف في الاتفاقية وتاريخ نفاذها :
Contracting Parties to the Ramsar Convention ,2019/11/04 ,Number of Contracting Parties: 171 ,p.3

(٣٤) الاعلان الرسمي الخاص بأنضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار الصادر عن الامانة العامة للأتفاقية :
Iraq join the Ramsar Convention , 31 October 2007 .

(35) The List of Wetlands of International Importance , Published 4 June 2020, p. 25 .

في هذا المقام بيان اليات الحماية التي توفرها اتفاقية رامسار الدولية للأراضي الرطبة استناداً الى النصوص الواردة في الاتفاقية ، اضافة الى تلك التي اقرها مؤتمر الدول الاطراف المتعاقدة .

اولاً : اليات الحماية التي توفرها اتفاقية رامسار الدولية استناداً الى نصوصها

عملت اتفاقية رامسار الدولية على تضمين نصوصها الكثير من الاليات التي تكفل حماية الاراضي الرطبة ، لذلك سنتولى في هذا المقام بيان ابرز الاليات المعنية بحماية الاراضي الرطبة والتي وردت في صلب نصوص الاتفاقية .

١. **انشاء المحميات الطبيعية :** اكدت اتفاقية رامسار الدولية على اعتبار المساحات المكونة للأراضي الرطبة هي مساحات محمية بسبب ما تتميز به هذه المناطق من وجود كائنات حية نباتية أو حيوانية ، حيث أصبحت تشكل هذه المناطق المستودع الامين للكائنات الحية القاطنة فيها ، لذلك تؤكد الاتفاقية على الزام الدول الاطراف في الاتفاقية بأنشاء المحميات الطبيعية في الاراضي الرطبة (٣٦) ، وتعد مسألة انشاء المحميات الطبيعية من ابرز الاليات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الغاية .

٢. **التدريب :** اشارت اتفاقية رامسار الدولية الى امكانية دعم الاطراف المتعاقدة من خلال تدريب لطواقم العمل فيها في مجالات الابحاث الخاصة بالاراضي الرطبة وادارتها وحمايتها (٣٧) ، فتعد مسألة تدريب طواقم العمل في مجالات ادارة الاراضي الرطبة والاستخدام الرشيد لها امراً غاية في الاهمية ، وقد ينصب هذا التدريب على كيفية الادارة المشتركة للمواقع ، او تنفيذ اليات التوعية و التعريف بأهميتها واهمية الاستخدام الرشيد لها ، اضافة الى تدريب الاشخاص الذين يتولون اقامة دورات تدريبية و ورش العمل ضمن مناطق الدول الاطراف المختلفة .

٣. **الاستخدام الرشيد :** يقع في صلب الاهداف التي تعمل اتفاقية رامسار الدولية على تحقيقها هو الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة ، فعندما تنضم الأطراف المتعاقدة إلى الاتفاقية ، تلتزم بالعمل على الاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة وموارد المياه في أراضيها (٣٨) ، ويقصد بالاستخدام الرشيد حسب التعريف الذي اورده مؤتمر الدول الاطراف المتعاقدة عام ٢٠٠٥ (هو الحفاظ على الخصائص البيئية للأراضي الرطبة من خلال تنفيذ اساليب الانظمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة) (٣٩) ، ومما سبق نجد ان الاستخدام الرشيد يمثل احد

(٣٦) المادة الرابعة من اتفاقية رامسار الدولية .

(٣٧) المادة الرابعة ، الفقرة خامساً ، اتفاقية رامسار الدولية .

(٣٨) المادة الثالثة ، الفقرة الاولى ، اتفاقية رامسار الدولية .

(39) 9th Meeting of the Conference of the Parties to the Convention on Wetlands , "Wetlands and water: supporting life, sustaining livelihoods" Kampala, Uganda, 15-8 November 2005 Resolution IX.1 Annex A Conceptual Framework for the wise use of wetlands and the maintenance of their ecological character , p.6 .

ابـرز الاليـات التـي تكفـل الحفـاظ علـى الاراضـي الرطبـة و الخدمـات التـي تقدمهـا ، لصالـح البيئـة والبشـرية جمعـاء .

ثانياً : اليات الحماية التي اقرها مؤتمر الدول الاطراف المتعاقدة

يعد مؤتمر الدول الاطراف الجهاز المسؤول عن صناعة القرار في اتفاقية رامسار الدولية ، ويتولى من خلال اجتماعاته دراسة وتحليل الجوانب المختلفة المتصلة بحماية الاراضي الرطبة ، بما في ذلك التوسع في تفسير وتطوير مفاهيم الاتفاقية الرئيسية ، واستعراض الارشادات التوجيهية للدول الاطراف بشأن مجالات التنفيذ ، وتم عقد ٥٨ مؤتمر حتى عام ٢٠٢٠ – حتى وقت اعداد البحث – ، و التي كان لها دوراً كبير في حماية الاراضي الرطبة ، ففي كل مؤتمر من مؤتمرات المتعاقدة نشهد تطوير لنصوص الاتفاقية تارة ، وتوسيع لنطاق الحماية تارة اخرى ، لذلك فأن دور هذا الجهاز لا يقل اهمية عن النصوص التي وضعت اول مرة في اطار توفير الحماية للأراضي الرطبة ، لذلك فأننا في هذا المقام سنتولى بيان ابرز اليات الحماية التي نص عليها في مؤتمراته المتعاقبة .

١. **سجل مونترو :** يعد سجل مونترو جزءاً من قائمة رامسار ، فيتم فيه ادراج الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية التي تشهد او شهدت بالفعل او من المحتمل ان تشهد تغييرات بيئية ، وذلك نتيجة التطورات التكنلوجية ، او التلوث ، او بسبب الاعمال البشرية ايا كان نوعها ، ويأتي وضع هذا السجل لتحديد الاراضي الرطبة ذات الاولوية بالحماية من اجل الحفاظ عليها على الصعيد الوطني والدولي (٤٠) .

وهذا يعني ان الاراضي التي تدرج ضمن هذا السجل تصنف على انها الاراضي الاكثر تهديداً والتي تكون بحاجة الى اجراءات دولية ووطنية عاجلة ومكثفة لانتشالها من واقعها ، فبات هذا السجل يشكل اداة مهمة من ادوات الحماية التي توفرها اتفاقية رامسار في مجال حماية الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية .

١. **صندوق المنح الصغيرة :** تم انشاء هذا الصندوق نتيجة ادراك ان مسألة حماية الاراضي الرطبة قد تتطلب في كثير من الأحيان موارد مالية تتجاوز تلك المتاحة للبلدان النامية ، لذلك قرر مؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة استحداث الية يتم من خلالها تعزيز الجهود الرامية الى الحفاظ على الأراضي الرطبة ، حيث تم انشاء صندوق المنح الصغيرة بموجب قرار صادر عنه عام ١٩٩٠ ، وتم تسميته حينها بصندوق الحفاظ على الاراضي الرطبة(٤١) ، ليتم تغيير اسمه ١٩٩٦ فأصبح يعرف فيما بعد بأسم صندوق المنح الصغيرة ، وذلك تعبيراً عن طبيعته والغرض من انشائه(٤٢) ، و يتولى هذا الصندوق الحفاظ على الاراضي الرطبة واستخدامها الرشيد من خلال تقديمه الدعم المالي لدعم

(40) The Secretariat of the Convention on Wetlands , Ramsar Information Paper no. 4, The List of Wetlands of International Importance ("Ramsar List") , Switzerland , 2006 , p.2 .

(41) 4th Meeting of the Conference of the Contracting Parties Montreux, Switzerland 27 June – 4 July 1990 , Resolution 4.3: A Wetland Conservation Fund , p.1 .

(42) 6TH Meeting of the , Conference of the Contracting Parties (Brisbane, Australia, 27-19 March 1996) RESOLUTION VI.6: THE WETLAND CONSERVATION FUND .

المشاريع الخاصة بالدول الاطراف المتعاقدة .

الجدير بالذكر ان هذا الصندوق قد قدم التمويل والدعم للكثير من الدول الاعضاء ، بما في ذلك تقديم الدعم المالي لهور الحويزة جنوب العراق عام ٢٠١٤ تنفيذاً لمشروع الحويزة الذي يهدف إلى تحسين إدارته من خلال زيادة الوعي بأهميته ، و بيان المخاطر التي يتعرض لها ، وتدهور موارده مما يحتم ادارته بشكل افضل(٤٣) .

ومن ذلك نجد ان تأسيس هذا الصندوق يؤكد على دعم اتفاقية رامسار الدولية للأنشطة التي تهدف الى حماية مواقع الاراضي الرطبة ، وتقديمها الدعم المالي اللازم لها .

١. **ارسال البعثات الاستشارية :** تشكل هذه البعثات وسيلة لتقديم النصائح والخبرات ذات الصلة بمعالجة التغيير الفعلي والمحتمل في الطابع البيئي في الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ، فتم الاشارة الى هذه الالية استناداً الى توصية قدمها مؤتمر الدول الاطراف المتعاقدة عام (٤٤)١٩٩٠ ، فتهدف هذه الالية بشكل اساسي الى مساعدة الدول الاعضاء في ايجاد الحلول للمشاكل والتهديدات التي ادت الى ادراج موقع معين من مواقع الاراضي الرطبة على قائمة سجل مونترو ، عندما يستوجب الامر التدخل العاجل لإنقاذ موقع معين ، فيتم زيارة الموقع ، ومن ثم تتولى البعثة اعداد تقرير عن النتائج التي تم التوصل اليها ، اضافة الى اقتراح الحلول المناسبة ضمن هذا الاطار (٤٥).

ومما سبق نجد ان اتفاقية رامسار الدولية تعد اول التنظيمات الدولية التي اولت العناية بمناطق الاراضي الرطبة ، ومسألة حمايتها واستخدامها الرشيد ، بعد ان كانت تعامل على انها مصدر خطر واوبئة لذلك من الضروري العمل على التخلص منها ، فعملت على نشر الوعي الكامل بأهميتها واهمية الحفاظ عليها ، موفرة اطار حماية يرجع في وجوده اما الى نصوصها ، او ما يصدر من توجيهات عن مؤتمر الدول الاطراف الخاص بها ، لإنقاذ ما تبقى من هذه المناطق ، ومن ثم العمل على تطويرها وتنميتها ، والاستفادة من القيم التي تقدمها .

(43) Ramsar small grants fund to strengthen local community participation in managing the Hawizeh Marsh Ramsar Site, Iraq , 29 October 2015 , p 1 .

(44) 4th Meeting of the Conference of the Contracting Parties Montreux, Switzerland 27 June – 4 July 1990 Recommendation 4.7: Mechanisms for improved application of the Ramsar Convention , p.4 .

(45) 13th Meeting of the Conference of the Contracting Parties to the Ramsar Convention on Wetlands "Wetlands for a Sustainable Urban Future" Dubai, United Arab Emirates, 29-21 October 2018 Resolution XIII.11 Ramsar Advisory Missions , p1

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع الاراضي الرطبة نجد انها هذه الاراضي تعد جزء من الموروث الثقافي للبشرية ، اضافة الى وظائفها البيئية و الإيكولوجية ، و لطالما تم اغفال روعتها وأهميتها بسبب جهل المميزات الكثيرة التي تقدمها ، الامر الذي أدى الى التقليل من شأنها ، حتى اصبحت من بين أكثر النظم البيئية تدهوراً ، لذلك كان من الضروري ايجاد تنظيم دولي من أجل حماية الأراضي الرطبة ضد هذه التهديدات ، فما كان هذا التنظيم الدولي الا اتفاقية رامسار الدولية ، فتعد الاتفاقية الدولية الرائدة في مجال حماية الأراضي الرطبة ، اذ عملت هذه الاتفاقية منذ وضع نصوصها الاولى على بذل الجهود لضمان الحفاظ على ما تبقى من الاراضي الرطبة ، وكذلك استعادة ما يمكن استعادته ، وفي نهاية بحثنا هذا من المهم ان نشير الى ابرز النتائج التي توصلنا اليها ، والتوصيات التي نجدها ضرورية لتعزيز حماية هذه الاراضي على النحو التالي :

اولا: النتائج

١. تعد اتفاقية رامسار الدولية هي الاتفاقية الدولية الاولى المعنية بتوفير نطاق حماية دولي مباشر للحفاظ على الاراضي الرطبة والاستخدام الرشيد لها ، من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدانها في الحاضر والمستقبل .
٢. على الرغم من ان توقيع اتفاقية رامسار الدولية كان عام ١٩٧١ ، الا ان انضمام العراق اليها كان في عام ٢٠٠٥ ، أي بعد وقت كبير من نشأتها ، وهذا يدل على ان الاهتمام بقيم الاراضي الرطبة العراقية وضرورة حمايتها لم يكن الا منذ وقت قريب .
٣. تتضمن اتفاقية رامسار الدولية مجموعة من الاليات القانونية والفنية والمؤسساتية والتي يمكن من خلالها تحقيق اهدافها في اطار الوقوف بوجه مصادر تهديد ديمومة الأراضي الرطبة .
٤. توفر اتفاقية رامسار الدولية مجموعة من اليات الحماية التي يمكن للدول الرجوع اليها في اطار حماية الأراضي الرطبة ، وذلك من خلال تعزيز أستخدمها الرشيد ، واقامة المحميات الطبيعية والتدريب ، اضافة الى تعزيز التعاون الدولي الرامي الى حماية هذه الاراضي .
٥. يضم سجل مونترو الاراضي الرطبة المصنفة على انها الاكثر تهديداً ، والتي تكون بحاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة ومكثفة لانتشالها ، ويعد هور الحويزة في جنوب العراق احد مواقع الاراضي الرطبة الاربع المدرجة ضمن قائمة رامسار الدولية في سجل مونترو في أبريل ٢٠١٠ بسبب التهديدات الكبيرة التي تعرض لها .
٦. تقدم اتفاقية رامسار الدولية الدعم المالي اللازم للأنشطة التي تهدف الى حماية مواقع الاراضي الرطبة من خلال صندوق المنح الصغيرة ، علماً انه سبق

لرامسار تقديم الدعم المالي الخاص بمشروع الحويزة في العراق .

ثانياً : التوصيات

١. ان استخدام اتفاقية رامسار الدولية مصطلح الاستخدام الرشيد في اطار حماية الاراضي الرطبة ، فيه تخصيص لا مبرر له ، لذلك نجد من الافضل اعتماد مصطلح حفظ الاراضي الرطبة والذي يشمل بطبيعة الحال الاستخدام الرشيد لها ولمواردها ، فمصطلح الاستخدام الرشيد يشمل حالات تطبيق محدودة اذا ما تم مقارنتها مع مصطلح حفظ الذي يشمل من السعة كل اوجه الحماية حتى تلك التي لم يتم النص عليها .

٢. اشار نص المادة الثالثة من اتفاقية رامسار الدولية الى دعوة الدول الاطراف الى تعزيز الاستخدام الرشيد لمواقع الاراضي الرطبة الواقعة داخل نطاقها الاقليمي ، وفي هذا الاطار فإننا ندعو الى تعديل هذا النص ، وترك النص على اطلاقه على نحو لا تقتصر فيه الحماية على نطاق اقليمي محدد ، وان لا ان يقيد بحدود اقليمية ، فالحفاظ على الاراضي الرطبة يجب ان يكون مسؤولية جماعية كونها تشكل مصدر اهتمام مشترك للمجتمع الدولي ككل ، وبالتالي تستوجب تعاون جميع الدول بغض النظر عن الحدود الاقليمية لتلك المواقع .

٣. ندعو اتفاقية رامسار الدولية الى تضمين نصوصها بالتدابير التي تفرض على الدولة المخالفة بما يتناسب مع جسامة السلوك ومدى الاضرار المترتبة عليه ، فبعد اطلاعنا على نصوص الاتفاقية ، وجدنا انها جاءت خالية من الاحكام المترتبة على انتهاك الالتزامات الواردة فيها ، وهذا الامر خطير ، يتحتم التعامل معه بنوع من الجدية والحزم .

٤. ندعو الى وضع الاحكام الخاصة بالتعامل مع الاراضي غير المدرجة على قائمة رامسار الدولية ، او يجب على اقل تقدير وضع احكام خاصة بالتعامل مع الاراضي الرطبة عموماً ومن ثم تلك المدرجة على قائمة رامسار الدولية .